الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

مصائر الليبرالية العربية

هاني الحوراني
كاتب . الاردن

تشكل الثقافة والتاريخ الاجتماعي والاقتصادي مدخلين مهمين لإعادة التعرف على جذور الفكر الليبرالي في العالم العربي، وربط القطاع الخاص المعاصر مع ماضيه وتجاربه المبكرة خلال النصف الأول من القرن الماضي.
فلعدة عقود سابقة، وتحديداً منذ مطلع الخمسينيات وحتى مطلع التسعينات من القرن السابق، سادت ثقافة معادية بقوة للأفكار الليبرالية في عموم المنطقة. وغالباً ما نُظر إلى الليبرالية نظرة الشك والريبة، ودمغت باعتبارها "نبتة شيطانية"، وليدة الرأسمالية الكولونيالية التي فرضها الغرب الاستعماري. وما زال العديد من التيارات السياسية والاجتماعية العربية المعاصرة تعتبر أن الأفكار الليبرالية ليست فقط غير ملائمة للمنطقة، وانما هي رمز للتبعية للغرب ولإحكام هيمنة الرأسمالية المعولمة على عموم المنطقة.
من جانب آخر، فإن الأفكار التي تطرحها الليبرالية بشأن الحريات الفردية والمبادرة الخاصة والمنافسة، يتم تصويرها كما لو أنها نقيض للعدالة الاجتماعية والتخطيط الرشيد للاقتصاد الوطني ولوجود قطاع عام، او أي دور يمكن ان تلعبه الدولة في العمليات الاقتصادية. والأخطر من ذلك فإن سمة الليبرالية باتت في عُرف العديد من القوى الأصولية المتشددة (ولا نقصد بها فقط القوى الاسلامية المتطرفة وإنما أيضاً الأصوليات القومية واليسارية) مقترنة بتبعية حتمية لسياسات الغرب وللولايات المتحدة في مختلف المجالات، مما وضع الليبرالية والليبراليين العرب في دائرة الاتهام والشك، وحد من حرية الأفكار والتعددية والتنوع التي تحتاجها المنطقة.
من المعروف أن العديد من البلدان العربية قد شهدت منذ نهاية العهد العثماني، ولا سيما في المرحلة الكولونيالية، ثم خلال مرحلة ما بعد الاستقلال، انبعاثاً قوياً للأفكار الليبرالية، وتكونت قواعد اجتماعية لليبرالية الاقتصادية والديمقراطية السياسية. كما قطع اقتصاد السوق في هذه البلدان شوطا هاما، قبل أن تقضي الانقلابات العسكرية والأنظمة التسلطية التي تولت الحكم في عدد كبير من الدول العربية، على هذه التجربة وهي في بداياتها الأولى.
بُعيد الحرب العالمية الثانية، وتحديداً خلال مرحلة الحرب الباردة، استخدمت نزعة العداء للكولونيالية والطموح إلى التحرر الاقتصادي والسياسي عن الدول المستعمرة السابقة، من أجل الانقضاض على الأنظمة الحاكمة (وهي إما ملكيات شبه دستورية أو جمهوريات غير مستقرة)، حيث استبدلت بأنظمة وطنية جديدة تتسم بالعداء للغرب والليبرالية الغربية والأنظمة البرلمانية والتعددية الحزبية، معاً وبالجملة.
وخلال الخمسينيات والستينيات، كثيراً ما وصمت الأنظمة الليبرالية الناشئة بالفساد وعدم الفاعلية، من قبل قادة الانقلابات العسكرية التي استولت على السلطة في عدد من الأقطار العربية (مصر، سورية، العراق، ليبيا). وتم تبني أساليب حكم تسلطية وايدولوجيات شعبوية رفعت شعارات الاشتراكية والتخطيط المركزي وحماية مصالح الطبقات الدنيا من عمال وفلاحين. وخلال سنوات قليلة، تم تأميم الملكيات الكبيرة وتركيز الموارد الاقتصادية بيد القطاع العام، وبالنتيجة، اضطرت رؤوس الأموال الوطنية للهروب إلى خارج البلاد، واضمحل وجود طبقة رجال الأعمال، واندثر تدريجياً ميراثها الفكري والسياسي، ولم تعد الأجيال الحالية تعرف إلا القليل عن تقاليدها وخبراتها وقصص نجاحها.
وفيما بعد انضمت الدول التي نالت استقلالها لاحقاً، مثل الجزائر واليمن الجنوبية إلى ركب الأنظمة الشمولية، ذات الحزب الواحد، ونبذت بدورها اقتصاد السوق وفرضت هيمنة الدولة المطلقة على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
ومع انتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفياتي، وانضمام دول جديدة الى الموجة الثالثة للديمقراطية في بلدان أوروبا الشرقية والشرق الأوسط والعالم الثالث، نشأت ظروف دولية وإقليمية جديدة شجعت على تسريع وتائر الانفتاح الاقتصادي والاندماج في السوق العالمية.
وفي هذا السياق، فقد أعادت معظم دول المنطقة النظر في التشريعات والسياسات المتشددة، والخاصة بالاستثمار والتجارة، حيث باتت تمنح تسهيلات جديدة للمستثمرين الخارجيين والداخليين، وأرخت الدولة قبضتها الشديدة عن الاقتصاد، سواء بخصخصة مؤسسات القطاع العام، أو بإفساح المجال للقطاع الخاص لتأدية أدوار متزايدة في العمليات الاقتصادية.
غير أن هذه التطورات الجارية في المجال الاقتصادي، لم تجد انعكاساتها المقابلة في المجال الاجتماعي والثقافي، فقد انقطعت جسور الاتصال بين رجال الأعمال اليوم وبين الأجيال السابقة من المستثمرين والرواد الذين راكموا لأنفسهم تقاليد وممارسات مهنية واجتماعية وقواعد أخلاقية، وتركوا وراءهم ميراثا يعتد به من الإنجازات والنجاحات في مختلف دول المنطقة. وعلى الصعيد الفكري والثقافي لم تبذل محاولات جادة تذكر من أجل احياء وإعادة نشر أعمال الرواد من المفكرين والمثقفين الليبراليين العرب. ولقد أدى هذا إلى بروز فجوة ثقافية وقيمية ما بين ثقافة الأجيال الحالية التي لا تزال مثقلة بتأثير الأفكار والأيدولوجيات الأصولية والشعبوية، وبين الأجيال السابقة التي واكبت انبعاث أفكار النهضة والاستقلال ذات المضامين الليبرالية والتحررية.
ويجب الاعتراف بأن الغالبية الساحقة من رجال الأعمال المعاصرين الذين ترعرعوا مع نشوء الاقتصاديات الانتقالية واقتصاديات السوق الناشئة، لم تتمثل بعد الأفكار والمثل الليبرالية، فنجد أن الأجيال الحالية من هؤلاء تفتقر إلى "الذاكرة التاريخية" وإلى الخبرة والتقاليد والمُثل التي تقترن عادة باقتصاديات السوق العريقة.
ومن هنا تبرز الحاجة إلى جهود حثيثة ومتواصلة لردم هذه الفجوة المعرفية والقيمية، وإلى تجسير التواصل ما بين الفكر الليبرالي الذي شق طريقه للمنطقة في نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وما بين الأجيال الحالية من رجال الأعمال الذين يفتقر العديد منهم إلى التقاليد والثقافة والخبرات التي توفرها، في العادة، الأنظمة الديمقراطية العريقة والمستقرة.
إذ من المؤسف أننا بعد أن دخلنا في سلسلة من الانقلابات والتحولات السياسية والثقافية والاقتصادية الاجتماعية خلال القرن الفائت، وبعد أن أصبح العالم العربي جزءاً من الاقتصاد الرأسمالي المعولم، ودخل في رهانات الحداثة والديمقراطية، من المؤسف أننا لم نخض بعد بالمهمة التأسيسية، ألا وهي مراجعة تاريخ الليبرالية في ثقافة المنطقة، ولم نشجع البحث والحوار بشأن فكر وتقاليد الليبرالية في القرنين السابقين.
حقاً لقد صدرت العديد من الأبحاث التي درست مفكرين بعينهم، باعتبارهم رموزاً للنهضة والتنوير في منطقتنا وثقافتنا في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، ودرست ابحاث اخرى تجارب الرأسمالية الوطنية في بعض الأقطار العربية. لكن لم تدرس الليبرالية في العالم العربي كظاهرة تاريخية متكاملة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية، ولم ينظر اليها كحركة ممتدة، تشمل مختلف الأقطار العربية، وبمستويات متباينة من النضوج، الأمر الذي يتطلب دراسة هذه التجارب والحالات القطرية برؤية تحليلية مقارنة.
ان إعادة التفكير بالليبرالية في العالم العربي، مهمة معرفية ظلت مؤجلة، وفي أحسن الأحوال مهمة تناوشتها الأقلام الصحفية بمقالات عارضة، ولم يتم التصدي لها بجهد علمي منهجي وبرؤية تحليلية ونقدية. وهي ليست مهمة تيار بعينه، ولا يقصد بها الترويج لمذهب سياسي اقتصادي محدد. وإنما هي ضرورة تنبثق عن حقيقة أن الليبرالية جزء من ميراث المنطقة، ولها تقاليد وجذور لا يستهان بها. فهي بهذا المعنى، ليست طارئة او مقحمة أو مفروضة على العالم العربي من خارجه، كما صورت ذلك التيارات الاقصائية والشمولية.
فهل تنهض جامعاتنا ومراكز البحث فيها بهذه المهمة، وهل يتكاتف المؤرخون وعلماء الاجتماع العرب، بمختلف أقطارهم، من أجل وضع دراساتهم بشأن جذور ومسارات ومصائر الليبرالية العربية موضع التنفيذ؟!

الجيبول ودوره المحوري في صعود كوريا الجنوبية

د. عبدالله المدني
محاضر اكاديمي . البحرين

وردتني رسالة من احد القراء يستفسر فيها عن مفردة " جيبول" التي وردت في مقال سابق لي عن كوريا الجنوبية.
لا أحاول بطبيعة الحال هنا أن أحول هذه الصفحة إلى ما يشبه برنامج " السياسة بين السائل والمجيب " من هيئة الإذاعة البريطانية، والذي استمد منه معظم أبناء جيلي ثقافتهم السياسية في زمن اللاانترنت وثورة المعلوماتية والفضائيات، لكني وجدت انه من الأفضل الرد على القاريء الكريم من خلال مقال منشور كي تعم الفائدة.
تكتب كلمة الجيبول بالإنجليزية بطريقة تخدع القاريء هي : chaebo فيحسب أن نطقها هو "تشايبول "، أما لجهة المقصود بها فهي كلمة تطلق على جماعات البزنس الكبرى القوية التي تديرها وتسيطر عليها عائلات محلية نافذة.
هذه الجماعات أدت دورا محوريا في بناء ودعم وتنمية الاقتصاد الكوري الجنوبي منذ عقد الستينيات، أي منذ أن حل الرئيس الأسبق " بارك تشونغ هي " في السلطة بأجندة صارمة استهدفت تحويل البلاد من دولة زراعية بائسة إلى نمر صناعي قوي. ويقال أن بارك استلهم فكرة تشجيع جماعات البزنس العائلية هذه ودمجها في عملية التنمية والتصنيع من نظام "زايباتسو " الذي كان معمولا به في اليابان في حقبة " ميجي "، غير أن المدقق سيلاحظ اختلافا جوهريا بين النظامين يتمثل في مصادر رؤوس الأموال التي كانت في النظام الياباني متأتية من امتلاك وإدارة المصارف، فيما جاءت في النظام الكوري من المبالغ التي كانت الدولة تسمح للمصارف بإقراضها وضخها لتنفيذ أهداف وبرامج وطنية معينة، وذلك في ظل سياسة الرئيس بارك التي أممت المصارف، ومنعت سيطرة جماعات البزنس العائلية النافذة عليها، لكن مع منح الأخيرة بعض الامتيازات مثل حصولها على قروض كبيرة. ومن هنا قيل مثلا أن نمو هذه الجماعات لم يكن عائدا إلى نجاحات باهرة وإنما إلى قدرتها على استقراض أموال ضخمة. أما الدليل الذي يسوقه أصحاب هذا الرأي فهو ما حدث أثناء الأزمة النقدية الآسيوية في التسعينيات حينما انهارت المصارف، فتأثرت مراكز هذه الجماعات تأثرا ملحوظا، بل انهار نحو ١١ جيبولاً في الفترة ما بين ١٩٩٧ و ١٩٩٩ ، لا سيما تلك التي كانت قد استثمرت في السلع الموجهة إلى الجوار الآسيوي وأهملت السوق المحلي، وبالذات مجموعة دايوو التي انهارت تحت ضغط ديون وصلت إلى ٨٠ بليون دولار في منتصف ١٩٩٩ .
بعيدا عن دورها الاقتصادي، عملت هذه الجماعات منذ الثمانينيات على إضافة دور سياسي لنفسها من خلال التنافس على المقاعد البرلمانية. وكانت البداية مع مجموعة هونداي للصناعات الثقيلة التي تنافست على مقاعد الجمعية الوطنية مستفيدة من نظام التمثيل النسبي. وبعد نجاح هونداي سارت مجموعات البزنس الكبرى الأخرى على خطاها.
ولا يمكن الحديث عن هذه الجماعت ودورها في كوريا الجنوبية من دون التوقف عند اشهرها وأهمها وأقدمها وهي:
١- سامسونغ
كانت شركة سامسونغ في وقت من الأوقات الجيبول الأكبر. وهي مؤسسة أعمال عائلية بناها " لي بيونغ تشول" ابن احد ملاك الأراضي الكبار الذي ترعرع في ظل الاحتلال الياباني ودرس وفق المنهج الصيني التقليدي قبل أن ترسله عائلته إلى العاصمة سيئول ومن ثم إلى جامعة واسيدا العريقة في طوكيو. غير أن لي لم يحقق للعائلة حلمها، إذ قطع دراسته وعاد إلى كوريا لا يلوي على شيء لعدة سنوات. لكنه في سن السادسة والعشرين قرر أن يستثمر ما ورثه عن والده في شراء مطاحن للأرز في مسقط رأسه. في هذا المشروع خسر الرجل كثيرا، لكنه لم يحبط بدليل ذهابه فورا إلى مدينة تايغو ليجرب حظه فيها من خلال شركة عقارية سماها " سامسونغ " التي تعني باللغة الكورية: ثلاث نجوم.
لكن الغزو الياباني لمنشوريا لم يترك فرصة لتلك الشركة العقارية أن تنجح، فأفلست سريعا، غير أن لي المعروف بالإصرار سرعان ما أعاد تأسيسها، وهكذا لم تنته الحرب في عام ١٩٤٥ الا والشركة المذكورة تزدهر وتطرح ثمارا في صورة مجموعات أعمال ناجحة في مجالات التجارة والشحن والتأمين وتكرير السكر وصناعة النسيج والأصواف.
وحينما قام الجنرال بارك بانقلابه العسكري في عام ١٩٦١ ، كان لي في اليابان، فقرر الا يعود خوفا من مساءلته باعتباره الرجل الأثرى في البلاد. لكن هذا لم يستمر طويلا، إذ عاد إلى وطنه وعقد صفقة مع نظام بارك لتعتبر تلك الصفقة نموذجا لعلاقات بقية جماعات البزنس مع السلطة، حيث سمح بارك لشركات الرجل أن تبقى في الساحة من دون مضايقة، مقابل أن تقود مشاريع التنمية المطلوبة التي كان بارك قد أطلقها تحت شعاري " اثري بلادك، وقوي جيشك" و " الفولاذ قوة للأمة "
ونظرا لنجاح سامسونغ وتطورها اقتصاديا و تكنولوجيا وماليا، فقد استطاعت مع أواخر الستينيات أن تدخل معترك صناعة الالكترونيات وتركز عليه، الأمر الذي جعلها تنجح في منتصف السبعينيات في تقليد أجهزة التلفاز الملونة الغربية واليابانية تقليدا رائعا، ومن ثم تصنيعها وتصديرها إلى الخارج بأثمان بخسة. ثم كرت السبحة فنجحت سامسونغ في صنع مختلف الأجهزة الالكترونية على نفس المنوال.
٢- هونداي
شركة هونداي التي تعتبر اليوم الجيبول الأكبر في كوريا الجنوبية أسسها " تشونغ جو يونغ" الذي كان قد أتى إلى سيئول في سن المراهقة في الثلاثينيات ليعمل أولا على ظهر السفن ثم كصبي في مطاحن الأرز.
ومع قدوم الأربعينيات كان الصبي قد وفر ما مكنه من شراء ورشة لتصليح السيارات. و حينما وضعت الحرب أوزارها، طور تشونغ علاقات البزنس مع العسكريين الأمريكيين وحصل منهم على عقود إنشاء وصيانة، ومثلها من حكومة الرئيس المنتخب " سيغمي ريهي ".
أما في الستينيات، فقد لفت تشونغ أنظار رئيس البلاد الجنرال بارك بوطنيته وإخلاصه وحرصه على تنفيذ المشاريع الموكلة إليه قبل أوانها، مثلما فعل في مشروع لبناء جسر بطول ٢٦٠ للربط ما بين سيئول و بوسان. غير أن هذا لم يكن وحده ما لفت نظر رئيس البلاد إليه، فإضافة إلى ما سبق كانت هناك سمعة هونداي التي وصلت إلى تايلاند حيث كانت قد حصلت على عقد لبناء شبكات الطرق السريعة، وفيتنام حيث كانت تبني المطارات و المنشآت العسكرية للأمريكيين، ناهيك عن تشابه تشونغ والرئيس بارك في الأفكار والتوجهات والآمال، مما جعلهما صديقين شخصيين حميمين.
وهكذا فحينما قرر الرئيس بارك إدخال بلاده في مجال صناعة السفن الضخمة، لم يجد أمامه من يستعين به سوى تشونغ وهونداي، اللذين قاما فعلا بالمهمة خير قيام، بدليل بناء اكبر سفينة في حينه بحمولة زادت على ١٠٠٠٠ طن والشروع في بناء أخرى لنقل النفط بحمولة ٢٦٠ ألف طن، برغم عدم وجود خبرة سابقة، ورغم تشكيك الكثيرين في إمكانية النجاح، وهو ما دفع المصارف المحلية إلى التردد في منح هونداي قروضا ضخمة، لتقوم الشركة بالاقتراض من المصارف البريطانية.
وعليه فان الفضل في السمعة التي اكتسبتها كوريا الجنوبية في مجال بناء السفن وأحواضها ، تعود ابتداء لشركة هونداي التي دخلت الميدان في الوقت المناسب أي في السبعينيات حينما كانت أسعار النفط الخام في تصاعد وكان الطلب على ناقلات النفط العملاقة في ازدياد. لكن هونداي في الوقت نفسه كانت تركز على أمر آخر هو كيفية الاستفادة القصوى من حركة الإنشاءات والتعمير الضخمة في الخليج والشرق الأوسط التي أعقبت الطفرة النفطية، فتنافست على العقود وفازت بمعظمها، وتحديدا بعقود وصلت مبالغها الإجمالية إلى ١,٤ بليون دولار.
ويقال أن الجنرال بارك كان يريد لهونداي أن تتوسع في الشرق الأوسط بصورة اكبر مما فعلته، غير أن شقيق تشونغ وشريكه " إن يونغ " كان معترضا خوفا من تكرار خسارة تعرضت لها الشركة في اندونيسيا بقيمة ٥٠ مليون دولار، وهو ما دفع الأخ إلى إخراج شقيقه المؤسس من الشركة التي تم اقتسامها لاحقا بين الأبناء من الجيل الثاني، وتعرضت مؤخرا لمأساة تراجيدية هي إقدام الابن السادس على الانتحار لدوره في دفع ٥٠٠ مليون دولار إلى النظام الكوري الشمالي كرشوة من اجل عقد مفاوضات مع زعماء سيئول.
٣ - دايوو
تأسست دايوو على يد " كيم وو تشونغ " المولود في عام ١٩٣٦ في مدينة تايغو، وكانت بداية انخراطه في البزنس من خلال الاتجار بالأقمشة والمنسوجات، حيث يقال انه ابتاع في إحدى رحلاته إلى هونغ كونغ نوعا من الأقمشة، وأثناء توقفه في سنغافورة عرض القماش على بعض التجار على اعتبار انه منتج كوري، فما كان منهم الا أن استحسنوا جودته ومنحوا كيم عقد توريد بقيمة ٣٠٠ ألف دولار، وهذا ما شجع كيم على العودة إلى بلاده فورا ومحاولة تقليد القماش الهونغ كونغي بهدف تحضير الطلبية المتفق عليها.
وفي سن الثلاثين استطاع كيم بذكائه ونجاحه أن يحصل على ثقة بعض المصارف ورجال الأعمال المحليين الذين اقرضوه ٥٠٠٠ دولار انشأ بها في عام ١٩٦٧ شركة برأسمال إجمالي بلغ ١٨٠٠٠ دولار تحت اسم دايوو الذي يعني بالكورية: الكون العظيم.
في العام الأول لانطلاقة دايوو، استطاعت الشركة أن تصدر ما قيمته ٥٨٠ ألف دولار من الأقمشة، وفي العام التالي نجحت في افتتاح أول مصنع ضخم حديث للنسيج في بوسان.
ولم يحل عام ١٩٧٠ الا وصادرات دايوو من النسيج تفوق ما قيمته ثمانية ملايين دولار. أما المؤسس كيم فقد توقع بخبرته أن أمريكا مقدمة قريبا على فرض كوتا تصديرية على بلاده في مجال النسيج، فاستبق الحدث بتصدير أقصى ما يمكن قبل عام ١٩٧٢ الذي أعلنت فيه الكوتا المذكورة والتي كان نصيب دايوو منها ثلث إجمالي صادرات كوريا الجنوبية من النسيج إلى أميركا.
بالإرباح المتحصلة من النمو والتوسع السابق ذكره بدأت دايوو تتملك مجموعات صناعية وتجارية أخرى. وهكذا لم يأت عام ١٩٧٥ الا وهي تملك ٢٣ شركة في ١١٠ دول بعدد إجمالي من الموظفين بلغ ٣٥٠ ألفا وبمبيعات سنوية إجمالية تجاوزت ٢٥٠ مليون دولار.
كل هذا لفت نظر رجل البلاد القوي الجنرال بارك الذي شجع كيم على دخول ميدان الصناعات الثقيلة، فاشترت دايوو شركة " هانكوك" التي كان اليابانيون قد أسسوها لخوض ميدان صناعة الغواصات، كما فعلت دايوو علاقات سابقة لها مع جنرال موتورز من اجل التصنيع المشترك للمركبات من نوع لم يلاق النجاح المطلوب. هذا ناهيك عن استجابة دايوو لطلب الرئيس بارك بشراء مجموعة متعثرة كانت قد أكملت نحو ربع مشروع لبناء حوض كبير للسفن.
الحال، انه خلال اقل من أربعة عقود تحول تاجر الأقمشة البسيط إلى نموذج لتايكونات المال والأعمال الآسيويين الذين يعملون لأكثر من ١٠٠ ساعة في الأسبوع ولا ينامون أكثر من أربع ساعات كل ليلة. لكن رغم كل هذا الحرص والإتقان، تعرضت دايوو في نهاية المطاف إلى الإفلاس –وان عملت الدولة على المحافظة على بعض فروعها مثل الفرع الخاص بإنتاج السلع الكهربائية – كنتيجة لإعطاء التوسع من اجل تغطية الخسائر أهمية اكبر من الربحية.

٤- ال جي
في عام ٢٠٠٠ ظهر تقرير من قبل مفوضية المراقبة المالية لحكومة سيئول، يقول أن ديون شركة " ال جي" وصلت إلى نحو ٣٩ بليون دولار، ومع هذا قررت الشركة أن تستثمر ٥,٤ بليون دولار في صناعة الاتصالات، وسمحت الحكومة لها بذلك من منطلق أن تلك الصناعة هي صناعة العصر وتزداد أسواقها يوما بعد يوم.
كان هذا حال الشركة التي أسسها " كو ان هوا " في عام ١٩٤٧ تحت اسم " لاكي غولد ستار" لإنتاج بعض السلع الاستهلاكية البسيطة قبل ان تنطلق وتصبح الجيبول الأكبر في كوريا لبعض الوقت في السبعينات لجهة حجم المبيعات، أي حينما قررت دخول ميدان إنتاج السلع الكهربائية المنزلية، وقبل ان تصبح في المركز الثالث خلف شركتي سامسونغ وهونداي –برغم ان ما هي منخرطة فيه اليوم يجلب لها عوائد سنوية تفوق الستين بليون دولار.
حول " كو ان هوا " المؤسس شركته إلى ابنه " كو تشا كيونغ "، وفي عام ١٩٩٥ حول الأخير الإدارة والملكية إلى ابنه " كو بون مو" الذي اشترت ال جي في عهده شركة زينيت الأمريكية الشهيرة في صناعة التلفاز، والذي أيضا تخلت الشركة في عهده عن اسمها القديم لصالح اسم ال جي.
٥- سانغ يونغ
تعتبر سانغ يونغ التي يعني اسمها التنين المزدوج –وهو ما ينعكس أيضا في تكرار حرف ،اس، اللاتيني في اسمها الأول – الجيبول السادس من حيث الحجم والنفوذ في كوريا الجنوبية، وهي بدأت نشاطها في عام ١٩٣٩ كشركة لإنتاج الأقمشة على يد مؤسسها " كيم سونغ كون "، وذلك قبل ان تجعل من إنتاج الاسمنت ميدانا رئيسيا لنشاطها ابتداء من الستينيات حينما تحول الاسمنت إلى سلعة استراتيجية بالنسبة لخطط النمو والصعود.
غير ان الشركة مثل غيرها وتحت ضغط الخوف من الخسائر وضرورة توزيع المخاطر، استثمرت في الوقت نفسه في صناعات أخرى، فتمددت مثلا إلى صناعة تكرير النفط والانشاءات والخدمات المالية، بل تمددت بالاشتراك مع الألمان إلى صناعة المركبات التي خسرت فيها خسائر كبيرة في بادىء الأمر، في الوقت الذي كانت مصانع المركبات الكورية الأخرى تحقق الأرباح.
وفي محاولة منها لتقليل الخسائر، حاولت سانغ يونغ تسريح الآلاف من عمالها، غير ان قوانين العمل الكورية معطوفة على قوة النقابات العمالية حالت دون ذلك.
ويعتبر عام ١٩٧٥ عاما مفصليا في تاريخ سانغ يونغ، حيث توفي فيه مؤسسها، وآلت القيادة من الأخير إلى ابنه الشاب " سون كيم سوك " الذي برهن على مهارات قيادية غير اعتيادية، ربما بسبب تخصصه العالي في الاقتصاد من الجامعات الأمريكية، أو ربما بسبب خبراته الميدانية العسكرية المتأتية من تطوعه للخدمة في الحرب الفيتنامية في الستينيات.
وكان القرار الأول للرئيس الجديد هو التمدد الأفقي من خلال التكامل مع الشركات العاملة في التغليف وتكرير النفط وخدمات النقل وتوزيع الاسمنت. إلى ذلك كان هناك قراره الخاص بالاستثمار في مجالات غير مسبوقة مثل سياحة المنتجعات الشتوية والتزحلق على الجليد، ومجالات المتعة و الترفيه الجاذبة لأبناء الطبقة الوسطى المتعاظمة.
من الأمور الأخرى الجديرة بالذكر عن سانغ يونغ، أنها في الوقت الذي كانت فيه الشركات الكورية الكبرى الأخرى تتنافس للحصول على عقود من دول الشرق الأوسط، كانت سانغ يونغ تنشط في منطقة جنوب شرق آسيا، الأمر الذي ساعدها في الحصول على عقد ضخم بقيمة ٤٠٠ مليون دولار من سنغافورة لبناء مجمع سكني.
وكزميلاتها تعرضت سانغ يونغ إلى هزة بسبب الأزمة النقدية الآسيوية في عام ١٩٩٧ ، وهو ما زاد من مشاكلها واجبرها على تصفية العديد من أنشطتها.
وفي يناير ٢٠٠١ وصفت إحدى مجلات البزنس المتخصصة شركة سانغ يونغ بأنها الأسوأ لجهة الإدارة، وانه لولا المساعدات الحكومية لانهارت منذ زمن، بل أضافت أن قطاع إنتاج الاسمنت فيها قطاع خاسر لا يجدر الاحتفاظ به. وبرغم عدم ثبوت هذه الاتهامات، فان " كيم سوك" قرر الاستقالة من منصبه والابتعاد.
٦ - لوتيه
تأسست مجموعة لوتيه - والكلمة لا اصل لها في اللغة الكورية وإنما مستمدة من اسم تشارلوتيه لتأثر مؤسسها ببطلة إحدى المسرحيات الألمانية - في عام ١٩٤٨ على يد رجل الأعمال الكوري المقيم وقتها في اليابان " شين كيوك هو". واليوم تعتبر هذه المجموعة التي تضم نحو ٥٠ وحدة نشاط مختلفة، ويشتغل بها أكثر من ٣٨ ألف موظف وعامل، وتنخرط في صناعات متنوعة تمتد من الحلويات والمشروبات إلى صناعة الآلات والماكنات العملاقة وأجهزة الاتصالات والإنشاءات الهندسية، الجيبول الخامس من حيث الضخامة والنفوذ.
وبسبب ضخامتها وعوائدها ونجاحاتها تجاوزت مجموعة لوتيه حدود كوريا إلى الخارج فبنت لنفسها قواعد عمل متينة في الأسواق اليابانية والصينية والفلبينية والاندونيسية والفيتنامية والهندية والأمريكية والروسية.
وطبقا لموقع المجموعة الالكتروني، كانت لوتيه تمتلك في هذه الأسواق مجتمعة في عام ٢٠٠٥ ما لا يقل عن ٣٠ تريليون وون كوري من الاستثمارات المختلفة، علما بأن استثماراتها في اليابان كانت مركزة في القطاعات التي لا يبدي اليابانيون اهتماما كبيرا بها مثل قطاع صناعة المشروبات والشوكولاتة والبسكويت والعصائر والحلويات والمثلجات.
ولمجموعة لوتيه استثمارات كبيرة في قطاع الفنادق والمنتجعات السياحية ومطاعم الوجبات السريعة، إضافة إلى رياضة البيسبول التي بدأت تجذب الكوريين منذ وجود الأمريكيين على أراضيهم. حيث تمتلك مثلا احد أضخم فنادق العاصمة سيئول الذي يحمل اسم لوتيه، وناديا خاصا بها للعبة البيسبول، وفي اليابان تمتلك نادي "شيبا لوتيه" البحري.
بقي أن نضيف إلى كل ما سبق حقيقة أن مؤسسات الجيبول الكورية الجنوبية تعرضت منذ عام ١٩٩٨ إلى الكثير من التضييق تحت شعار تطويرها وإصلاح أحوالها والحيلولة من دون تراكم أخطائها أو وقوعها في الفساد والمخالفات. ففي أوائل عام ١٩٩٨ اتفق الرئيس المنتخب " كيم داي جونغ" مع خمسة من تايكونات المال والأعمال من ملاك كبريات الجيبول في البلاد على خطوط إصلاح عريضة تضمنت ما يلي:
•تحميل أصحاب الجيبول المسؤولية عن أية أخطاء مالية أو إدارية.
•منع قمع تدوير الاستثمارات والتحويلات بين القطاعات والمؤسسات المتآلفة.
•فرض الشفافية الإدارية والمحاسبية.
•العمل على تقوية وتصحيح المراكز المالية لمجموعات الجيبول.
•التركيز على الأنشطة التي تخدم الاقتصاد الوطني وترتقي بالمستويات المعيشية للكوريين.
•تحاشي الديون والضمانات طويلة الأجل.
وفي أغسطس/ آب من عام ١٩٩٩ صدر إعلان رسمي أضيف بموجبه ثلاثة بنود أو اشتراطات إلى البنود السابقة هي:
•منع السيطرة على الجيبول من خلال راس المال الصناعي.
•منع قمع عملية تدوير الاستثمارات والتحويلات المالية بين أنشطة الجيبول.
•منع أصحاب الجيبول من منح الهبات إلى ورثتهم في صورة أسهم أو أصول.

الصوت الانتخابي .. كمشروع سياسي

سلمان النقاش
كاتب

الحلول والنتائج هي محط اهتمام المواطن البسيط وان سبب وكيفية ظهورها لا تاخذ الكثير من جهده الذهني لكنها ان توافقت او تناقضت مع تطلعاته فانه يحيل الاسباب الى مقاييس تحسب وفق معايير غالبا ما تكون قريبة الى مستوى مداركه .
لكن المواطن وفق المشروع الديمقراطي المطروح يمثل اللاعب الرئيسي على الساحة السياسية فمعه امكانية الترجيح والاخفاق حسب معادلة (الصوت الانتخابي- المرشح) وان مسألة اتخاذه لقرار التصويت يستلزم جهدا اقناعيا لمن يسعى للحصول على صوته، وتتناسب شدة هذا الجهد طرديا مع وعيه الانتخابي فكلما كان المواطن ذا افق متسع ينفتح على كم معرفي له قدرة المقارنة والمقاربة ازدادت الحاجة الى مضاعفة الجهد لاقناعه ببرنامج العمل الذي يمكن ان يتوافق مع مصالحه في حين يؤدي الفقر الثقافي والمعرفي وما ينتج عنه من ظواهر اجتماعية مختلفة الى اقناعه كأمر مستطاع وان تعثر فيمكن اقناعه باساليب العنف والقسر.
ولكن لماذا نفترض انه يجب ان يعطي صوته؟ ألا يمكنه الامتناع اعتمادا على مقدمة ما قلناه اعلاه؟ .
يبدو ان الامر يكتنفه الكثير من الغموض او التعقيد وللكشف عن هذا اللبس لندقق معا حركة المواطن حين ادرك بانه يملك تحديد من يحكمه .. فان حدود فهمه لطرق الحكم مستمدة من تراث سلطوي قمعي ترسخت صورها الاكثر عنفا في الاربعين عاما الاخيرة حتى تحول هذا العنف الى ثقافة اوضح صورها الخوف و الخضوع ..والعنف كان اداة لوحدة المجتمع وبه ذابت التمايزات القومية والدينية والقبلية وبغياب النظام المبرمج للعنف عاد المواطن الى مرجعياته (القبلية والاثنية والدينية والطائفية) لكنه تعامل معها كأداة ضامنة لسلطة تحمي وجوده وتدافع عنه وان هذا الدفاع له صورة واحدة هو العنف فتكونت الميليشيات المسلحة من ركام السلاح الرسمي المنتشر في المجتمع المبني على العسكرتارية المقصودة سابقا وراحت هذه الميليشيات تغذي نفسها مباشرة من اعمال خاصة مثل الخطف وطلب الفدية او تهريب النفط والسيطرة على بعض الموانيء وعادة ما تسبغ على عملها صفات (محاربة الرذيلة - والجهاد)كاهداف معلنة لكنها تفرض وتوسع سلطتها على شكل مربعات وجيوب تفترض وحدة جغرافية تقويها باساليب التهجير القسري ، وبالتالي سيقبل المواطن الذي تربى على ثقافة الرضوخ لسلطة الميلشيات ، ولان القوى السياسية تعي اهمية المواطن وبالاخص صوته الانتخابي فانها تسعى الى التلاقح العضوي بين هذا الحزب وتلك الميلشيا وتبدو الخطابات ذات طابع مزدوج بين الحوار السياسي وواقع القوى الحقيقية المتصارعة على الارض لفرض الحلول المتبناة بقوة السلاح وغالبا ما تفلت قوة السلاح من ارادة القوى التي تديرها وتبقى المجاميع المسلحة غير الخاضعة لاي قرار سياسي تتغذى وتزيد من حيويتها حتى تتصادم مع قوات الدولة النظامية الاكثر انظباطا وتمركزا بالنسبة للقرار لتبدو المسألة وكانها صورة من صور الصراع السياسي ، فاذا استطاعت الدولة ان تفرض هيبتها من خلال التمسك بالقوانين المشرعة على اسس التوافقات التي اوصلت القوى السياسية المؤتلفة في جهاز تنفيذي على شكل وحدة وطنية فانها ستساهم في اضفاء الجدية والشرعية لكافة هذه القوى وبالتالي ستفسح مجالا اكثر حرية لارادة المواطن ليتأمل مع من ستؤول مصلحته ليدعم وجودها السياسي بصوته .

اذن على الدولة متمثلة بجهازها التشريعي والتنفيذي ان تشعر المواطن بحريته من خلال فعالية اجهزتها ومؤسساتها سواء اكانت الامنية والخدمية والثقافية والقضائية، لكنها تواجه مشكلة الولاءات المتعددة في هذه الاجهزة نفسها والتي تمس هذه الميلشيا او تلك بمجسات منظمة حسب نظام المواجهة بين الفرق السياسية الساعية الى حصد الاصوات في أي انتخابات مفترضة.
الاطراف جميعها تعلن تأييدها لرئيس الوزراء بضرورة حل الميليشيات وفق القانون ٩٠ وحصر السلاح بيد الدولة ، وان مسألة القبول بدمج الميلشيا في القوات الرسمية تعني انها ستخضع الى قيادات مركزية وان تعثر ولاؤها في الوقت الحاضر لكنها مع اتساع دور الدولة . ورسوخ التربية القانونيةباطرها الواعية لمصلحة المجموع ستذوب في النشاط العام وسيرتخي حبل ارتباطها الاول او ينقطع في نهاية المطاف ، اما من يقف بسلاحه خارج الاطار الرسمي عليه ان يثبت للمواطن ((من دون تهديد حياته او سوقه بطريق السخرة)) بان طريقته المختارة هي الطريق الاكثر ضمانا للوصول الى المصلحة العامة التي اولها الامن واخرها الضمانات العامة له ولاجياله وهذا يستلزم الخروج من شرنقة الفئو